الجمهورية التونسية
الثالثة
مجلس نواب الشعب

الدورة العادية
2025-2024

محضر جلسة

لجنة المالية والميزانية

تاريخ الجلسة: الخميس 20 فيفري 2025

قاعة الجلسة: القاعة عدد 02

جدول الأعمال: جلسة استماع مشتركة مع لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي **(عدد 85 /2024)**.

الحضورات:

- عدد أعضاء اللجنة الحاضرون: (07)
- عدد أعضاء اللجنة المعتذرون: (02)
- عدد أعضاء اللجنة الغائبون: (06)
- عدد الحاضرين من غير أعضاء اللجنة: (05)

توقيت افتتاح وختم الجلسة:

- الافتتاح: الساعة العاشرة و20 دقيقة
- الختم: الساعة الواحدة و30 دقيقة

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة مشتركة يوم الخميس 20 فيفري 2025 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

وفي مستهل الجلسة، ذكّر أعضاء مكتبي اللجنتين أنّ مجلس نواب الشعب الحالي صادق منذ انطلاق اشغاله على حوالي 31 اتفاقية قرض لم يكن من بينها سوى عدد ضئيل من الاتفاقيات المتعلقة بتمويل الاستثمار. وأشاروا الى تراجع بعض المؤشرات الاقتصادية معبرين عن تخوفهم من المصادقة على اتفاقيات القروض دون أن تكون لديهم فكرة واضحة عن القروض السابقة وعن كيفية توظيفها ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة من وراءها وخاصة المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وطالبوا بمد اللجنتين بمعطيات عن القروض السابقة الموجهة الى هذا الصنف من المؤسسات والصعوبات التي تعاني منها مع ضرورة القيام بدراسات جدوى في الغرض لإبراز مدى تأثير هذه القروض على الاقتصاد الوطني وفي انتعاش المؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة في ظل غياب تعريف واضح ودقيق لمفهوم " المؤسسات الصغرى والمتوسطة "وعدم منح خطوط التمويل لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي يعتبر البنك المتخصص في تمويلها.

وفي تدخلهم، ذكّر ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي بالإطار العام لخط التمويل موضوع مشروع القانون الذي يرتكز على برنامج الإنعاش الاقتصادي (programme de relance économique)الذي يتضمن 40 إجراء من بينهم تعبئة خطوط التمويل.

وبيّنوا أنّ هناك جملة من الدراسات التي أكدّت أنّ المؤسسات الصغرى والمتوسطة تعاني عدة صعوبات في علاقة بالنفاذ إلى التمويل تفاقمت خاصة بعد أزمة الكوفيد. وأفادوا أنّه حسب دراسة أعدّها البنك الدولي، فإنّ هيكلة هذه المؤسسات تتطلب ضخ حوالي 1000 م.د مضيفين أنّ هناك 30 % فقط من المؤسسات استفادت من الإجراءات التي أقرتها الدولة لمجابهة الصعوبات المطروحة نظرا لعدة أسباب مرتبطة أساسا بطول الإجراءات وتعقيدها.

وأفادوا أنّ الرؤية الاستراتيجية للدولة ترتكز على إعادة دفع النشاط الاقتصادي الذي يتطلب توفير موارد هامة يتم تمويل جانب منها بقروض خارجية باعتبار ضعف نسبة النمو وتدني نسبة الادخار الوطني وتفاقم العجز التجاري المرتبط أساسا بالعجز الطاقي.

وأشاروا إلى أنه تم تسجيل تحسّن في الميزان الجاري موضحين أن 60% من العجز الجاري ناتج عن العجز الطاقي وهذا يتطلب تظافر الجهود لمزيد استغلال الطاقات البديلة، هذا إلى جانب أهميّة النهوض بالقطاع الفلاحي في ظل شح الموارد المائية وايجاد الحلول الكفيلة بتطوير قطاع النسيج مؤكدين في هذا الإطار أنّ تحقيق جملة هذه الإصلاحات يتطلب وقتا ومجهودات كبرى من المالية العمومية خاصة وأنّ الدولة تعتبر إزاء مرحلة انتقالية.

وفي سياق متصل، قدّم ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط تشخيصا حول جملة العوامل التي ترتبط بها المنظومة الاقتصادية في تونس والتي تتمثل خاصة في ضعف الآفاق الاقتصادية الدولية وتراجع الطلب الخارجي وضعف ديناميكية الحركية الاقتصادية نتيجة عديد الأزمات المتعاقبة والصعوبات الظرفية لعديد القطاعات على غرار البناء والأشغال العامة والفلاحة وعدة أنشطة صناعية.

كما تفسّر هذه الأوضاع بعديد العوامل الأخرى على غرار تراجع مؤشر مناخ الأعمال وتعقّد الإجراءات الإدارية والفساد وصعوبة النفاذ إلى التمويل والإخلال بالمنافسة وضعف البنية التحتية واللوجستية وضعف نجاعة منظومة الاستثمار ومحدودية رقمنة الخدمات الإدارية وضعف النفاذ إلى السوق من جراء كراسات الشروط، ومساهمة منظومة التراخيص في تفاقم ظاهرة الاقتصاد الريعي وضعف ثقافة ريادة الأعمال.

كما أكدوا أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تشكو عديد الصعوبات المرتبطة أساسا بعدم توازن هيكلتها المالية ونقص الشفافية فيما يتعلق بقوائمها المالية ممّا جعلها غير قادرة على التوجه إلى البنوك التي تفرض ضمانات مرتبطة بالمحاسبة والجباية ومعايير التصرف الحذر.

ومن جهة أخرى، أكدّوا أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تعمل على تنفيذ استراتيجية وطنية لتحسين مناخ الأعمال بطريقة تشاركية مع القطاع الخاص والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع العام بمختلف مؤسساته في إطار 12 فريق عمل. وأفادوا أنّ هذه الاستراتيجية تتضمن جملة من الإجراءات ترتكز على اعداد استراتيجية وطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، هذا إلى جانب العمل على مراجعة الإطار التشريعي لمنظومة الاستثمار ومراجعة منظومة الحوافز وتوجيهها إلى المناطق الداخلية لإزالة كل المعوقات والتشجيع على بعث الشركات الأهلية وتعزيز منظومة معالجة الاستثمارات المعطلة في اطار اللجنة العليا على مستوى رئاسة الحكومة ولجان قطاعية على مستوى الوزارات ولجان جهوية على مستوى الولايات قصد فض

الإشكاليات التي تعرقل الاستثمار، مشيرين إلى أن الوزارة قد توصلت إلى حل عديد الإشكاليات التي عطلت نسق إنجاز عديد المشاريع.

وأضافوا أن هناك لجنة تعمل على معالجة وضعية بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتذليل الصعوبات التي تعاني منها على غرار صعوبات على مستوى منوال عمل البنك وضعف توظيف الموارد المتاحة على ذمته، معتبرين أنّ الصعوبات متأتية أساسا من اقتصار عمل البنك على مجال التنمية الجهوية وذلك منذ سنة 2005. وأشاروا بأنه تم تخصيص عدد من خطوط التمويل لهذا البنك بمقتضى قانوني المالية لسنتي 2024 و2025.

كما ارتكزت الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الاعمال على مراجعة كراسات الشروط في عديد المجالات وضرورة مراجعة مجلة الصرف وتوحيد وكالات الاستثمار، مشيرين إلى أن هناك جملة من الإصلاحات التي دخلت حيز التنفيذ على غرار منظومة "تعمير" التي تهم رخص البناء ومنظومة رقمية لمتابعة القضايا عن بعد ومنصة رقمية تابعة لوزارة المالية خاصة بالأداء على القيمة المضافة....

ومن جهة أخرى، استعرض ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة موضحين أنه تم إعدادها بصفة تشاركية وتم الوقوف على عديد الصعوبات التي تعلقت أساسا بالحوكمة المؤسساتية والإطار التشريعي خاصة مع وجود حوالي 04 تعاريف متعلقة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة على غرار التعريف الخاص بالمعهد الوطني للإحصاء والتعاريف المعتمدة في إطار تنفيذ الصفقات العمومية وقانون الاستثمار والبنوك وهيئة السوق المالية ، مشيرين في هذا الصدد إلى أنه تم تنظيم ورشات عمل لتحديد تعريف واضح وشامل يتم اعتماده من كافة الفاعلين الاقتصادين ويكون مرتكزا على معايير اقتصادية (critères économiques).

كما ارتكزت هذه الاستراتيجية على تحسين النفاذ إلى التمويل والمنافسة والنفاذ إلى الموارد غير المالية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية للتشجيع على التصدير والتجديد والاستثمار في المجالات الحديثة والواعدة.

واستعرضوا شروط خط التمويل موضوع مشروع القانون، وأكدوا أنها شروط ميسرة وتفاضلية خاصة فيما يتعلق بفترة السداد (20 سنة منها 5 سنوات إمهال)، مشيرين إلى أنه من أهم عناصر هذه الاتفاقية هي الحصول على تمويل في إطار هبة من الاتحاد الأوروبي وهبة من الوكالة الفرنسية للتنمية لمرافقة منح خط التمويل ودعم القدرات الفنية والمالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وأضافوا أن هذا التمويل استأثر بحيز هام من التفاوض لغاية توسيع مجالات التدخل حيث سيشمل كذلك المؤسسات الصغرى والمتوسطة المصنفة 2 حسب قواعد

التصرف الحذر باعتبار أنّ لها إمكانيات وآفاق لتحقيق انتعاشتها (un potentiel)، مشيرين إلى أنّ من ضمن أهداف برنامج المرافقة الفنية دراسة المتانة المالية لهذه المؤسسات وتحليل المخاطر واعداد مخطط أعمال (business plan)لغاية إعادة الهيكلة المالية وتحسين التصنيف المعتمد.

كما سيتولى برنامج المرافقة كذلك تقديم مرافقة فنية للبنوك لمواجهة المخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية في ظل تحديات الانتقال الطاقي ودعم الاقتصاد الأخضر.

وخلال النقاش، أكد النواب على أهمية استغلال مثل هذه القروض لدعم الاستثمار في ظل غياب تخطيط واستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد. واستوضحوا عن المخرجات الأولية للاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال ودورها في التصدي للبيروقراطية الإدارية وكيفية مراجعة كراسات الشروط وعن إجراءات منح المؤسسات للتمويل في إطار هذا الخط، مشدّدين في هذا الإطار على ضرورة تشريكهم في اعداد مثل هذه الاستراتيجيات لما لها من انعكاس مباشر على النمو الاقتصادي للبلاد.

وشدّدوا على أنه رغم تتالي القروض المسندة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة، فإنه لم يتم التوصل إلى نتائج ملموسة، معتبرين أن هذه القروض تثقل كاهل الدولة والأجيال القادمة. واستوضحوا عن الضمانات الكفيلة بغلق الأبواب المحتملة سواء لإمكانية حصول تلاعب بهذه التمويلات من قبل البنوك أو لإمكانية استغلال هذا الخط لتمويل ميزانية الدولة.

وفي هذا الإطار، طالب النواب بمد اللجنة بجرد مفصّل يتضمن كافة الاحصائيات حول عدد المؤسسات المنتفعة بمثل هذه الخطوط وكيفية استغلالها من قبل هذه المؤسسات.

هذا وأكدوا على ضرورة أن تضطلع وزارة الاقتصاد والتخطيط بدورها في استغلال نقاط القوة بناء على ما يتوفر من إمكانيات وثروات طبيعية وبشرية في البلاد للنهوض بالاقتصاد. كما استوضحوا عن الإجراءات التي سيعتمدها البنك المركزي للتصرف في هذا الخط وعن الإجراءات المتخذة لمساندة المؤسسات غير القادرة على الانتفاع بهذا التمويل.

ومن جهة أخرى، اعتبر النواب أن مؤسسات الايجار المالي، حسب التقارير المصرفية، تعتمد نسبة فائدة مشطة وتعتمد إطارا تشريعيا لا يتلاءم مع الخصوصية المالية الهشة لمعظم هذه المؤسسات، واقترحوا عدم إدراجها في المؤسسات المالية المؤهلة للمشاركة في خط التمويل.

وأضافوا أنّه من بين الإجراءات التي يمكن أن تساند هذه المؤسسات هو التوجه نحو تخفيف جانب من ديونها وجدولتها مع كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمصالح الجبائية في إطار عفو جبائي عام وتأجيل سداد قروضها لمدة 06 أشهر على الأقل ودعم آلية المبادر الذاتي لمساندة المؤسسات التي تم اغلاقها.

وفي سياق آخر، استفسر أحد النواب عن مدى تأثير عملية الاقتراض الداخلي من البنوك المحلية التي تمت في الفترة السابقة على التوجه نحو هذا التمويل. كما استفسروا عن مدى إمكانية الضغط على كلفة القرض عند توجيهه لهذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بنسبة الفائدة التي تعتبر مرتفعة وتصل إلى نسبة فائدة مديرية + 4% TMM4%وهذا لا يتلاءم مع وضعية هذه المؤسسات.

وفي ردّهم، بيّن ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي أنّ توجه الدولة لا يقتصر فقط على الحصول على قروض لتمويل الميزانية بل وكذلك لتعبئة الموارد لتمويل الاقتصاد الوطني ودفع الاستثمار. وأكّدوا أنه لا يمكن استعمال هذا القرض لتمويل ميزانية الدولة باعتبار أن هذا الخط يتم رصده في حساب خاص على مستوى البنك المركزي التونسي الذي يتولى متابعته في إطار وحدة التصرف في المشروع، إضافة إلى أن المموّل يتولى متابعة كيفية استعمال الموارد المالية الممنوحة.

وفي هذا الإطار، بيّنوا أنّ وزارة الاقتصاد والتخطيط تتولى القيام بجلسات تقييمية مع البنوك مع توفير معطيات سنوية حول كيفية صرف التمويل، مشيرين إلى أنّ الأمانة العامة للمراقبة المالية تراقب استعمالات هذا الخط وأغلب تقاريرها تشير إلى عدم وجود إشكاليات تصرف وحوكمة مع المطالبة بتحسين الأثر وتعزيز الجانب الاتصالي.

ومن جهة أخرى، أشاروا إلى أنّه حسب الاحصائيات التي تم اعدادها من قبل المعهد التونسي للقدرة التنافسية في إطار عملية المسح لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، فإنّ 85%من المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حاجة الى المال المتداول (fonds de roulement)لدعم حلقة الانتاج و97% منها في حاجة الى تمويلات مع فترة سداد مرتفعة وتكاليف ضئيلة و54 %من المؤسسات غير قادرة على النفاذ إلى تمويلات من قبل البنوك، و97 % من المؤسسات ينتظرون من البنوك والمؤسسات المالية وضع آليات وأدوات مالية جديدة تستجيب لوضعهم الراهن، مؤكدين في هذا الإطار على ضرورة التوجه لإعادة الهيكلة المالية لهذه المؤسسات للحفاظ على هذا النسيج وإعادة الحلقة الانتاجية والمحافظة على مواطن الشغل.

وأكدوا أنه من بين الأهداف هو توفير سيولة على المدى الطويل لهذه المؤسسات مع اعتماد مدة سداد تتراوح بين 7 سنوات و12 سنة، مع الإشارة إلى أنّه سيتم التصرف في الهبات من قبل وحدة التصرف في المشروع على مستوى البنك المركزي التونسي.

وأضافوا أنّ المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي لا يمكن لها الانتفاع بهذا الخط هي مؤسسات مصنفة 3 و4 حسب قواعد التصرّف الحذر المعمول بها وهي غير قادرة على خلاص ديونها وبالتالي فهي غير معنية بالحصول على تمويل جديد إلى حين إعادة هيكلتها المالية وتحسين قدراتها على الإيفاء بتعهداتها، مشيرين إلى أن هناك آليات أخرى لمساندتها على غرار إعادة هيكلتها المالية عبر الصناديق الاستثمارية للترفيع من قدراتها الذاتية، بالإضافة إلى أنّه سيم تعبئة خط تمويل لفائدة البنك التونسي للتضامن من قبل البنك الإسلامي للتنمية لتوفير موارد إضافية .

وفي ذات السياق، أفادوا بأنّه بمقتضى قانون المالية يتم تخصيص خطوط الميزانية التي توضع على ذمة البنوك على غرار بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي له قسط من برنامج التنمية الجهوية بعنوان"اعتماد الانطلاق2" بمبلغ 10 م.د متاح كموارد ذاتية للمستثمرين تحت تصرف هذا البنك.

كما أفادوا أنّه بمقتضى قانون المالية لسنة 2018، تم تخصيص صندوق لمرافقة المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودفعها (fonds d'appui et de relance des PME)تحت اشراف الوزارة المكلّفة بالصناعة لغاية توفير جملة من الآليات المتكاملة من مرافقة والقيام بالدراسات اللازمة ومنح قروض تشاركية (prêts participatifs)لدعم الأموال الذاتية، مشيرين إلى أنّ هذا الصندوق قدّ مكّن من انقاذ العديد من المؤسسات التي كانت على وشك الإفلاس وفي طور التقاضي.

وأضافوا أنّ قانون تحسين مناخ الاستثمار في فصله 15 أقرّ توفير امتياز جبائي للمستثمرين في رأس المال الذين ينصهرون في تمويل عمليات إعادة الهيكلة، حيث أنّ قرابة 31 مؤسسة تمويل رأس المال سنة 2020 قد خصصت حوالي 10% من تمويلاتها لإعادة الهيكلة و25 % سنة 2021 و47% سنة 2023 و71 % سنة 2024.

وفيما يتعلق بالشروط المالية للتمويل، أكدوا أنّها شروط ميسرة وتفاضلية. وبيّنوا أنّ هناك خصوصية في كيفية احتساب نسبة الفائدة التي تتكون من نسبة الفائدة المرجعية الثابتة (3،10 %) والتي يتم احتسابها اعتمادا على الأوريبور 6 أشهر والتي يتم تثبيتها عند كل طلب سحب، ونسبة متغيرة متعلقة بفارق نسبة عائد السندات الفرنسية لأجل 10 سنوات بين تاريخ امضاء اتفاقية القرض وتاريخ تثبيت نسبة الفائدة عند طلب السحب والتي يمكن ان تكون نسبة إيجابية أو سلبية.

وأشاروا إلى أنّه لا يمكن للدولة أن تضغط أكثر على كلفة اسناد القرض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة من قبل البنوك باعتبار ارتفاع نسبة التضخم الحالية.

وأوضحوا أن استغلال القرض سيتم على 5 سنوات بداية من سنة 2025 مشيرين إلى أنه يتم اعتماد إجراءات مقننة في كيفية استغلال هذا الخط على غرار توزيع مناشير من قبل البنك المركزي التونسي إلى كافة البنوك المعنية واتخاذ إجراءات الدخول حيز النفاذ بما فيها اعداد الرأي القانوني (avis juridique)وابرام اتفاق تمويل (accord d'exécution)بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي واعداد دليل عمل، مؤكدين على أنّ البنك المركزي التونسي انطلق في العمل على هذه الجوانب الإجرائية في إطار الحرص على توجيه القرض للمؤسسات المعنية ، مع الإشارة إلى تدخل الدولة لتحمّل مخاطر الصرف عوضا عن البنوك وأنّه تم اختيار البنوك ومؤسسات الإيجار المالي في إطار عملية مقننة وشفافة (un processus de sélection bien déterminé)وأضافوا أنه من بين الشروط المعتمدة تشريك المؤسسات التي تنشط في مجال الاقتصاد الأخضر والقدرة على التكيف مع المناخ.

وبالنسبة لعلاقة هذا التمويل بالاقتراض الداخلي من البنوك المحلية الذي تم في السابق لغاية توفير السيولة اللازمة، أفادوا أنّ طلب الاقتراض بالنسبة لهذا الخط التمويلي قد تمّ منذ سنة 2022 أي قبل لجوء الدولة إلى البنوك المحلية. ولكن في المقابل، بيّنوا أنّه عند الحصول على تمويلات خارجية يتم ضخ أموال على السوق المالية بما يوفّر أكثر سيولة لكل الأعوان الاقتصاديين بما فيهم الدولة.

وفيما يتعلق بمؤسسات الإيجار المالي، بيّنوا أنّه تم ادراجها لتوسيع وتنويع المؤسسات المالية المؤهلة للمشاركة في هذا التمويل لغاية أن يشمل هذا الخط أكثر عدد ممكن من المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وأشاروا في هذا الصدد أنّه في إطار الخط التمويلي الممنوح من البنك الدولي، فإنّه لم يتم تسجيل انتفاع أي مؤسسة ايجار مالي إلى حد الآن باعتبار أنّ هناك شرط متعلق بتوظيف نسبة فائدة مضبوطة.

وبخصوص البيرقروطية والتعقيدات الإدارية، أفادوا أنه سيتم العمل على حذف العديد من التراخيص، مذكرين أنّه تم القيام بجرد حوالي 167 كراس شروط وتبويبها حسب طبيعتها والأثر على الاقتصاد ونسبة تعقيدها لتحديد أولويات المراجعة. وأكدوا أنه سيتم مراجعة 100 كراس شروط إلى حدود أواخر سنة 2025 تهم عديد المجالات على غرار الفلاحة والنقل والتجارة وتنمية الصادرات والصحة وغيرها...، مشيرين إلى أنه سيتم العمل على توحيد الوثائق الإدارية وتبسيط الشروط الفنية وحذف عدد من الكراسات.

من جهة أخرى، أكدوا على أنّ الوزارة تعمل وفق رؤية استشرافية واستراتيجية لتونس في أفق 2035 كما تعمل على إعداد المخطط 2026 ـ 2030 ومراجعة منهجية التخطيط في اتجاه تعزيز دور نواب الشعب في عملية التخطيط، مشيرين إلى أنّ الدولة إزاء مرحلة انتقالية ترتكز

على تصويب بعض الثوابت الاجتماعية وتحسين المرفق العام وهي تسعى إلى تحسين معيشة المواطن وضخ تمويلات لتحسين الوضع المعيشي من سكن اجتماعي وبرامج التنمية المندمجة واعداد مخطط تنموي جديد يستجيب لتطلعات الشعب.

قرار اللجنة:

ـ قررت لجنة المالية والميزانية مواصلة النظر في مشروع هذا القانون في جلسة لاحقة وذلك بهدف مزيد الاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالقروض التي تمت المصادقة عليها سابقا والمتعلقة بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وخاصة من حيث كيفية توظيفها ومدى نجاعتها في تحقيق المأمول منها.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عبد الجليل الهاني	محمد بن حسين